وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة واسط – كلية التربية للعلوم الانسانيّة
قسم التاريخ

# تطور نظام العمل وحقوق العمال في بريطانيا حتى عام ١٩٣٧

أطروحة تقدمت بها الطالبة

**إكـــرام فـــارس غـانـم**

إلى
مجلس كلية التربية للعلوم الإنسانيّة – جامعة واسط
وهي من متطلّبات نيل شهادة الدكتوراه
في التاريخ الحديث والمعاصر

إشراف
الأستاذ الدكتور
طالب محيبس حسن الوائلي

١٤٤٣هـ ٢٠٢٢م

# بسم الله الرحمن الرحيم

## المقدمـة

شهد العالم مع بداية النصف الثاني من القرن الثامن عشر تغيرًا وتطورًا في الميدان الصناعي شمل وسائل الإنتاج المختلفة وسمي بالثورة الصناعية التي ظهرت ملامحها الأولى في انكلترا أولا ومن بعدها أوربا والعالم في الواقع الإنتاجي للصناعة والزراعة، وذلك بوساطة عدد من الاختراعات والاكتشافات قام بها أفراد عدة، أدت إلى استبدال الأساليب القديمة في الإنتاج التي تعتمد القوة العضلية وغيرها بأساليب مستحدثة باستخدام الآلات الميكانيكية في الصناعة والزراعة فضلا عن التجارة التي توسعت مع توسع حركة النقل وازدياد سرعتها وتطوير السفن واختراع القاطرة، وقد أدت هذه التغيرات إلى مجموعة من التحولات على جميع الأصعدة: الاقتصادية المتمثلة بزيادة الإنتاج وازدياد الحاجة للمواد الأولية وزيادة التبادل التجاري، والاجتماعية: المتمثلة في زيادة السكان وتغيير العلاقات الاجتماعية، لاسيما بعد اضمحلال الصناعات اليدوية وبروز ظاهرة المعامل الكبيرة ونمو طبقات اجتماعية جديدة وتراجع أخرى، فضلا عن النتائج الصحية والفكرية وغيرها، ومنذ منتصف القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر ظهرت بوادر الثورة الصناعية في أوربا، نتيجة للنهضة العلمية الشاملة التي أدت إلى ظهور اختراعات واكتشافات جديدة، كانت السبب المباشر في قيام الثورة الصناعية في القرن التاسع عشر، وهي ثورة كان لها الأثر البالغ على الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية سواء في أوربا أم خارجها.

وكان تقدم الصناعات - الذي سار بخطوات حثيثة في بريطانيا - بطيء الخطى في قارة أوربا، اللهم إلا في ذلك الشطر الصغير الرقعة من بلجيكا الذي عرف منذ القرن الثالث عشر بازدحام مدنه بالسكان، وحياته الصناعية الموفورة النشاط ظهرت

الثورة الصناعية في بريطانيا في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، وانتقلت بعد ذلك إلى دول غربي أوربا ومن ثم إلى جميع أنحاء العالم، أي أن بريطانيا كانت الدولة الأولى التي ظهرت فيها الثورة لعدة مقومات امتازت بها عن سائر أوربا منها: الرخاء الاقتصادي نتيجة سيادتها على عالم التجارة آنذاك، وكانت تتمتع بموقع جغرافي متميز، وكذلك كانت منعزلة عن المشاكل داخل أوربا، وتمتعها باستقرار سياسي داخلي، كذلك كانت حياة الانكليز المادية تقوم على التجارة والصناعة وكانت روحهم التجارية تحفزهم على الطواف في كل بحر، والتنقل في كل مكان وإنشاء صلات وروابط مع الشعوب الأخرى، ونتيجة إنجازات الثورة الصناعية في إنكلترا أرادت بعض الشعوب الأوربية الأخرى اللحاق بركب الإنتاج الرأسمالي الصناعي، فبدأت بعض البلدان من مثل الأقاليم الألمانية وفرنسا وبلجيكا تسير في أعقاب بريطانيا ولكن بخطى بطيئة.

لا يجب أن يتصور القارئ أن تلك الثورة الصناعية انتهت فهي اليوم أقوى منها في أي وقت آخر وتيارها يحملها بقوة عظمى نحو المستقبل، أما البلدان التي تأثرت بها فأولها بريطانيا منبع الحركة، ثم دخلتها فرنسا على أيام "لويس فيليب" فتقدمت بسرعة وحازت اختصاصا في بعض الصناعات من مثل الحرير وأدوات الزينة النسائية، وبعد فرنسا جاءت ألمانيا، ولكن هذه لم تأخذ بالحركة بجد إلا بعد توحيدها عام (١٨٧١) فتقدمت واندفعت بشدة في ميدان السباق حتى لحقت بالأمم الناهضة كالصاعقة من ورائها، وهكذا لم تتمكن بريطانيا من الاحتفاظ طويلا بأسرار تفوقها وثروتها، فسرعان ما قامت العديد من الدول الأوربية الأخرى تسعى إلى تحقيق ثورتها الصناعية وتطمح إلى الدخول في منافسة معها، ولم يوشك القرن التاسع عشر على نهايته إلا والثورة الصناعية قد امتدت إلى مناطق مختلفة من العالم خصوصا أوربا الغربية وأمريكا الشمالية وايضا اليابان.

ادت الثورة الصناعية الى حدوث تطورات عديدة شملت جميع الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في بريطانيا، وكان للطبقة العاملة أثر كبير في حدوث تلك التطورات، نظراً للجهود الكبيرة التي بذلتها في تطور عملية الانتاج،

ولكن على الرغم من كل ذلك، فان تلك الطبقة استغلها الرأسماليون بصورة كبيرة، ولم يهتم هؤلاء الرأسماليون بالجانب الانساني والاخلاقي في تقدير جهود تلك الطبقة ومنحها حقوقها، لان هدفهم الاساس كان الحصول على اكبر قدر من الارباح بطرقٍ شتى، فكانوا ينظرون للعمال على انهم اشبه بالآلات في الوقت الذي كان فيه افراد تلك الطبقة يعانون من الفقر والعوز والاهمال من جميع الجوانب من حيث انخفاض الاجور، وطول ساعات العمل، والعيش في مساكن غير صالحة للسكن، ولم يكن لأفراد تلك الطبقة المعدمة أي ضمان للاستمرار بالعمل في وقت الازمات الاقتصادية او في حالة تعرض اي من افرادها لحادث اثناء العمل، وقد استغل اصحاب المصانع العمال من الاطفال والنساء ابشع استغلال من جانب الاجور لذلك كانوا يفضلون تشغيل تلك الفئات في مصانعهم لاسيما بعد التطور التقني الذي حصل في الصناعة واستبدال الآلات اليدوية بالمكائن الحديثة التي لا تحتاج الى قوة عضلية كبيرة، ونتيجة الاستغلال الذي وقع على الطبقة العاملة فأنها تمكنت من توحيد جهودها بوساطة تأسيس النقابات والاتحادات والاحزاب العمالية من اجل المطالبة بحقوقها.

تعددت مظاهر الثورة الصناعية ما بين المظاهر الاجتماعية والاقتصادية ويمكن تقسيمها إلى عدة مظاهر أهمها: المظاهر الاقتصادية فقد أدت الثورة الصناعية إلى ازدياد الثروة كثيرا في أوربا، فمكانتها الضخمة القوية صارت تصدر الكميات الهائلة من البضائع على مختلف أنواعها دون ملل أو توقف، وكثرة هذه البضائع مع رخص عملها بسبب استعمال الآلات جعلها منخفضة الأسعار. فضلاً عن الوصول إلى المواد الأولية وإلى الأسواق، على الرغم من أن وسائل النقل الحديثة من قطارات وبواخر مهدت السبيل إلى الوصول إلى المواد الأولية من مثل الفحم والحديد، فإن صعوبة النقل استمرت عاملا من العوامل المهمة في تحديد مراكز الصناعة، وتكاثر السكان.

وحينها تأصلت جذور الثورة الصناعية وازداد عدد السكان كذلك ؛ لأنه كلما كثرت البضائع كثر البشر الذين يعيشون عليها، وأثبتت الإحصاءات أن هذه الزيادة

ناتجة عن تغير طراز حياة الناس من زراعية إلـى صناعية، وهناك دليل على ذلك من حركة الهجرة في إنكلترا مـن القرى والأرياف إلى المدن حتى أن عدد سكان المدن في تضاعف مـستمر، بينمـا الطبقة الزراعية أقل عددا مما كانت عليه فـي القرن الثامن عشر.

وفيما يتعلق بتنظيم العمل، فقد كان الإنكليز أول من بدد نظام النقابـات القـديم الـذي قيّـد الصناعة والصناع وأسعار البضائع بقيود من حديد فوضعوا محلها نظامـا جديدا تقدم فيه المواد الأولية إلى الأيدي العاملة لتشغلها ، فتحولها إلى بضائع خالصة قابلة للاستعمال، وتتقاضى عوض ذلك أجـراً معينا، وقـد اضطرت ظروف الإنتاج الواسع النطاق المرتكز على الماكينات الكبيرة هذه الأيدي على ترك الطرق الفردية القديمة في العمل، والاجتماع تحت سـقف المعمل والانتقال بأجور معينة وساعد النظام الجديد في تحـريض العقـول والعزائم على العمل، فنهضوا بأساليب الصناعة لاسيما صـناعة النسيج بعد أن تهدمت النقابات التي وقفت أجيالا، تعارض أي تغير يقـصد إدخاله في طريق الإنتاج، والتطور الاجتماعي فكان لا بد أن يصحب هذا التطور العظيم فـي أسـاليب الإنتاج تطور اجتماعي كبير فأبناء القرى وأصحاب الحوانيـت الـصغيرة أخذوا يتراجعون أمام النظام الاقتصادي الجديد واضطروا إلى الالتجاء إلـى المعامل ليجدوا لهم وسيلة رزق، وهذا طبيعي جدا فالماكينات أخذت تنـتج البضائع بتكاليف أقل وبكميات أكثر وسعر أدنى وإتقان أشد وهذا مما تسبب في اغلاق أبواب العمل في وجوه أصحاب الحوانيت الصغيرة فألجأهم إليهـا، لكن الأحوال في هذه المعامل لم تكن في اغلب الأحيـان تتفـق والـشروط الصحية.

وفيما يتعلق بظهور مصادر جديدة للطاقة، فقد شمل التطور الصناعي كثيرا مـن الميـادين فازدهرت صناعة الغزل والنسيج وظهرت المصانع والأفران عالية الحرارة لصهر الحديد وأصبحت الآلات بحاجة إلى مصادر جديدة للطاقة فاسـتخدم الفحم الحجري ثم البخار فالكهرباء في تـشغيل المحركـات والآلات وفـي تسيير البواخر والقاطرات. وفيما يتعلق بالاختراعات الجديدة، كانت صناعة النسيج تتطور بسرعة في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، وقد قدم الاسكتلندي "جيمس وات

James Watt" آلته البخارية فأدخلت بسرعة في صناعة النسيج، وحلت قوة البخـار محـل الإنسان في الغزل أو النسيج.

أما المظاهر السياسية، فقد كان للثورة الصناعية فضلا عن مظهرها الاجتماعي والاقتصادي، مظهر سياسي أيضا، فهي التي نشّطت الحركة القوميـة، مثلما نشّطت الحركة الدستورية ؛ لان الطبقة الوسطى التي كانت عماد هذه الحركة أخذت تطالب بنصيبها من الحقوق السياسية، وقد أخذت تهدم بقايا نظم القـرون الوسطى من نقابات وإقطاع واتخذت من التحرر منهجا لها في الحيـاة.

أمـا مراميها المهمة فكانت ثلاثة: التخلص من تدخل رجال الدين بالدعوة إلى التساهل، والتخلص من استبداد الملوك بالدعوة إلى الدستور، والتخلص من الروح المحلية الضيقة بالدعوة إلى تكوين روح قومية، وباختصار نقول أن أبناء هذه الطبقة مـن أطبـاء ومحـامين وتجـار ومهندسين ورجال فن وآداب قبضوا على معظم نواحي الحياة، وقادوا الانقلابات السياسية في القرن التاسع عشر فأقترن اسم الطبقة الوسطى بعـصر الماكينـات الجبارة.

وقدم رجال الطبقة المتوسطة مع منهجهم السياسي منهجـا اقتـصاديا ملائما له وكان هذا يقضي بإعطاء الناس أوسع مجال للحرية في العمل، و يمنـع الدولة من التدخل في الشؤون الاقتصادية، وكانت بذرة هذه الحركة على يـد "ادم سميث" ورفاقه ونظرية علماء الاقتصاد السياسي القائلة بوجوب سير الدولة على أساس عدم التدخل في أمور الفرد، وذهب المتطرفون من دعاة هذا المبدأ إلى حد بعيد فحصروا وظـائف الدولـة فـي حفظ الأمـوال والأرواح والحريات.

وآنتشر مبدأ التعليم الابتدائي الإجباري الذي طبقته بريطانيا عام (١٨٧٠) فأعقبتها فرنسا عام (١٨٨١) ثم تسرب إلـى الممالـك الأخرى وأصبح عاملا مهما في رفع مستوى الشعب وتوحيد ثقافتـه وأصبحت الحكومات تعمل على إصلاح الوضع الاجتماعي الذي نشأ من النظام الـصناعي الحديث ضمن نطاقها القومي فكثر التشريع المتعلق بأحوال العمل والـذي قيـد تصرف أصحاب المعامل بقوانين عديدة.

ففي بريطانيا مثلا أُعْطِيَ للعمال حق الاتحاد منذ عام (١٨٢٤) وبعد ذلك بعشر سنوات أصدر البرلمان قانون المعامل الأولى فحدد ساعات العمل للأطفال في صناعة النسيج بتسع ساعات وللشبان باثنتي عشرة ساعة في اليوم الواحد. وبعد عشر سنوات أخرى جاء قانون المناجم فحرم على النساء العمل تحت الأرض كذلك على الأولاد الذين لا يتجاوز عمرهم العاشرة.

وما أن دخلت بريطانيا النصف الثاني من القرن التاسع عشر حتى اصدرت الحكومة قوانين لتحسين حالة العمال، مما ادى الى تخويل الحكومة مرة ثانية حق التدخل في أمر تنظيم الحياة الاجتماعية والاقتصادية بتحديد أو منع عمل الأولاد والنساء وتعيين ساعات العمل للجنسين كليهما وتجهيز المعامل بالوسائل الصحية من ضوء وتهوية صحية ومراقبتها مراقبة شديدة بواسطة مفتشين تعينهم لأجل ذلك.

لقد أدت الثورة الصناعية إلى قيام نظام اقتصادي رأسمالي يرتكز على حرية العمل والمبادلات، فبرز دور المؤسسات الإنتاجية الكبرى في تنمية الاقتصاد، وتحسنت الأوضاع المعيشية للناس، وازدهرت حركة العمران، وازداد الإنتاج الصناعي بصورة كبيرة بفضل تطور المعدات والآلات واعتماد التقنيات الجديدة، فانخفضت كلفة الإنتاج وظهرت صناعات جديدة، واتسع الاستثمار في الزراعة، فقد أدى الاستعمال المكثف للآلات والأسمدة إلى تحول الإنتاج الزراعي من إنتاج معيشي مخصص أساسا لاستهلاك المزارع وعائلته إلى إنتاج تجاري موجه إلى السوق، لذلك تحولت الزراعة إلى عنصر فاعل في تطور القطاع الصناعي بعد أن وفرت له حاجاته من المواد الأولية، مما زاد من مستوى الإنتاج واستوجب تأمين أسواق خارجية لترويج فوائضه، وهو ما أدى إلى نشاط حركة الاستعمار الأوربي بصورة كبيرة في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين.

أدت الثورة الصناعية على العموم إلى رخاء اقتصادي وارتفاع مستوى معيشة الفرد في أوربا، نتيجة ازدهار النواحي الاقتصادية المتمثلة في الزراعة والصناعة والتجارة لاستخدامها آلات حديثة وفرت الكثير من الجهد والنفقات مقارنة بالإنتاج الوفير، وأحدثت الثورة الصناعية تغيرا كبيرا في النظام الاجتماعي الطبقي في

المجتمع بحيث انقسم المجتمع إلى طبقتين: طبقة أرباب العمل أو طبقة أصحاب المصانع ورؤوس الأموال المنتسبين إلى البرجوازية التي تكونت من أصحاب المؤسسات الصناعية والتجارية والمصرفية، وقد سيطرت هذه الطبقة على الحياة الاقتصادية بامتلاكها وسائل الإنتاج، وكانت في قمة الرخاء الاقتصادي، طبقة العمال من المشتغلين في المصانع واغلبهم من النازحين من المدن الريفية بحثا عن فرص العمل التي وفرتها المصانع، فحدثت خلافات بين الطبقتين ألزمت الدولة على التدخل ووضع روابط وقوانين تحمي نظام العمل.

إن المتتبع للدراسات الاكاديمية المعاصرة، لا سيما تلك التي تناولت تاريخ بريطانيا، يجد أن معظمها ركز على الجانب السياسي والعسكري، بينما لم يحظ الجانبان الاقتصادي والاجتماعي الاهتمام نفسه، وعليه فإن التصدي لموضوع تطور نظام العمل وحقوق العمال في بريطانيا يساعدنا كثيراً على فهم مرحلة مهمة من تاريخها ، ونظراً لأهمية الاثار التي تركتها الثورة الصناعية على الاوضاع العامة للطبقة العاملة، وقع الاختيار على هذا الموضوع لتوضيح اهم تلك الاثار، ومعاناة عمال المصانع من ظروف العمل في المدن الصناعية البريطانية، بمن فيهم الاطفال والنساء، والاجراءات التي اتخذتها الطبقة العاملة للتخلص من معاناتها، والآثار التي ترتبت على عمل النساء والأطفال في المصانع، وموقف الحكومة من تلك المعاناة، وأثر التغيرات الاقتصادية والسياسية على توجهات الطبقة العاملة للمطالبة بحقوقها من الحركات والنقابات والاتحادات والاحزاب العمالية، وأهم التشريعات القانونية التي اصدرتها الحكومة لمصلحة العمال في مدة الدراسة.

أوجبت ظروف البحث وطبيعة الموضوع الى تقسيمه الى مقدمة وخاتمة وأربعة فصول، ليختص الاول من بين فصوله بدراسة: **(العمل والعمال في بريطانيا حتى اوائل القرن التاسع عشر)**، وقسم الى اربعة مباحث، يتطرق الاول الى أثر الثورة الصناعية في التحولات الاجتماعية والاقتصادية البريطانية التي أثرت في طبقة العمال بوساطة استخدام الآلات والماكينات التجارية بدل الايدي العاملة التي كانت

يعتمد عليها في الانتاج الزراعي، اما المبحث الاخر، فيتناول بواكير الحركة العماليه ضد اصحاب المعامل.

والمبحث الثالث تطرق الى موقف المفكرين والفلاسفة من قضايا العمل وحقوق العمال وتشغيل الاطفال واثر رواد الفكر الاقتصادي في تكوين وعي الطبقة العاملة، والمبحث الرابع تناول حركة تحطيم الاله اللوديت وانتشار ظاهرة تحطيم الآلة في بريطانيا نتيجة الظلم الذي كان يعاني منه العمال نتيجة ظهور الآلات.

ويختص الفصل الثاني بدراسة (**أحوال العمال وحجم العمل الزراعي والصناعي في بريطانيا منذ اوائل القرن التاسع عشر حتى عام ١٨٧١**)، ويقسم إلى أربعة مباحث، تتناول اولا قوانين العمل والعمال في بريطانيا حتى اوائل القرن التاسع عشر، اذ صدرت مجموعة من القوانين في تلك المدة منها قانون التسوير الذي صدر في العام (١٨٠١)، وثانياً دراسة فئات العمال والعاملين وطبيعة الأوضاع القاسية التي رافقت الانتاج اذ تضم هذه الفئة المزارعين والعمال الحرفيين والعمال الماهرين، وثالثاً قضايا العمال والعمل في فكر الحركة الجارتية ونشاطها، ودراسة وظيفة الطبقة العاملة في تأسيس الحركة الجارتية وموقف الحكومة من نضال العمال ومعاناتهم، ورابعاً دراسة تطور نقابات العمال في بريطانيا منذ ظهورها عام (١٨٢٥) وتطورها في عام (١٨٧١) بتسليط الضوء على وظيفة الاتحادات والنقابات العمالية في المطالبة بحقوق العمال.

فيما يعَنى الفصل الثالث بدراسة: (**قوانين إنصاف العمال وتنظيم العمل١٨٠٢-١٨٦٧**)، الذي قسم الى ستة مباحث ، اذ صدرت مجموعة من القوانين لمصلحة الطبقة العمالية منها قانون تحديد الحقول وساعات العمل الذي صدر في العام (١٨٠٢) الذي حدد فيه ساعات العمل للأطفال بحوالي اثنتي عشرة ساعة، ومنع تشغيل ممن هم أقل من تسع سنوات، وقانون محالج القطن لعام (١٨١٩) الذي حرم تشغيل الاطفال دون التاسعة من العمر في معامل النسيج وتحديد ساعات عمل الاطفال باثنتي عشرة ساعة، وحدد ساعات العمل لمن هم في عمر (٩-١٦) سنة بـ (٧٢) ساعة في الأسبوع، وظهر كذلك قانون محالج القطن لسنة (١٨٣١)، الذي

حدد عمل الذين تقل أعمارهم عن (١٨) سنة بـ (١٢) ساعة يوميا، ومنع الذين هم دون السن المذكور من العمل في المحالج، ومنع أيضا تشغيل الذين تقل أعمارهم عن (٢١) سنة، واصلاح عام (١٨٣٢) الذي يعد من اهم القوانين التي صدرت في تلك المدة وبموجبه حصل العديد من الأشخاص الذين كانوا محرومين من المشاركة بالانتخابات على ذلك الحق، وأعيدَ بموجبه توزيع المقاعد البرلمانية على المدن والمقاطعات البريطانية بما يتناسب مع عدد سكانها و يعد القانون المذكور خطوة مهمة في دعم النظام البرلماني البريطاني، اما قانون (١٨٣٣) اقدمت الحكومة على تشكيل لجنة ملكية لدراسة وضع العمال في سنة (١٨٣٣)، وكانت النتيجة أنْ سن البرلمان قانون المصنع (The Factory Act)، الخاص بتحديد ساعات عمل الأطفال الذكور بعمر تسعة اعوام فما فوق والفتيات بعمر(١٣) عاما فما فوق في المعامل والمناجم، وصدور قانون عام (١٨٦٠) الخاص بمصنع صبغ الاقمشة ونص على ان يكون يوم العمل في تلك المصانع من الأول من آب (١٨٦١) وبصفة مؤقته لمدة (١٢) ساعة يوميا، على ان تخفض إلى عشر ساعات احتسابا من الاول من آب ١٨٦٢ على ان تحدد الساعات اليومية بعشر ساعات ونصف، باستثناء يوم السبت الذي تكون مدة العمل فيه سبع ساعات ونصف، وصدر كذلك قانون الاصلاح البرلماني لعام (١٨٦٧) إذ كان السبب الأساسي في قيام اصلاح عام (١٨٦٧) وهي الطبقة العاملة وأثرها الاساسي في الضغط على الحكومة وحملها على تبني مشروع الاصلاح وذلك لان تلك الطبقة لم تجد من يطالب بحقوقها ويدافع عن مصالحها وعندما صدر قانون الإصلاح البرلماني لعام (١٨٦٧) تمكن كثير من ابناء الطبقة العاملة من الحصول على حق المشاركة في الانتخابات العامة.

ويحمل الفصل الرابع عنوان **(مرحلة جديدة في اوضاع العمل والعمال بعد صدور قانون نقابات العمال لعام ١٨٧١)**، ويقسم الى ستة مباحث، يتناول الاول ارتفاع وتيرة النشاط السياسي باتجاه اقرار وجود النقابات العمالية ومؤتمر ١٨٦٨ النقابي، إذ تشكل في العام (١٨٦٨) مؤتمر نقابات العمال الذي استهدف المطالبة بحقوق العمال، وظروف اقرار وزارة غلادستون الاولى (١٨٦٨-١٨٧٤) قانون

(١٨٧١) وتأسيس النقابات وبموجبه منح الحق للعمال في ان يشكلوا نقابات عمالية تختص للمطالبة بحقوق العمال، والطرائق التي تنفق فيها الأموال العائدة للنقابة، وكذلك الحصول على شروط افضل للعمل، فقد صدرت بين عامي (١٨٧٤-١٩٣٧) مجموعة من القوانين، وأصدرت حكومة دزرائيلي قانون تطوير سكن العمال، وأصدرُ سلسلة من قوانين العمل بين عامي (١٨٧٤ - ١٨٧٨)، وحاولت إنصاف العمال ومنع استغلالهم، فأكد قانون المعمل لسنة (١٨٧٤) منع تشغيل الأطفال تحت عمر تسع سنوات في الطواحين، بعد ذلك رُفِعَ العمر إلى عشر سنين، فيما بقي الأطفال الذين تزيد أعمارهم على ثماني سنوات في الورش والمصانع غير مصانع النسيج، وسن في عام (١٨٧٥) قانون الصحة العامة، وكذلك قانون نقابة العمال لعام (١٨٧٦) الذي اعطى الصفة القانونية والشرعية لعقد الاجتماعات وقيام التظاهرات السلمية، وقانون الورشة والمصنع لعام (١٨٧٨) الذي اختص بتمييز مصانع النسيج عن الورش، وصدر قانون (١٨٩١) بفرض الرقابة والتفتيش على العمال الذين كانوا يشتغلون بالقطع في بيوتهم، والثاني قانون التعليم رفع حد العمر لطالب العمل المبتدئ إلى ١١ سنة، وأقر الاستمرار بنظام العملِ بنصف الوجبة، واستمر هذا النظام حتى عام (١٩١٨)، اصدر البرلمان سنة (١٩٠٦) قانون تعويض العمال الذي قرر حق العمال في التعويض إذا ما أصيبوا بمرض او حادث في اثناء العمل، كما صدر قانون الحماية عام (١٩٠٧) الذي وضع للحماية ضد الاخطار التي تواجه عمال المصانع، وقانون الرواتب التقاعدية لكبار السن الذي صدر عام (١٩٠٨) القانون الذي بموجبه منح مبلغ قدره (٥) شلنات أسبوعيا لكل مواطن تجاوز السبعين من عمره ويقل دخله عن الحد الأدنى للدخل، وقانون (١٩١٢) المتعلق بتحديد الحد الأدنى لعمال المناجم، وصدر في عام (١٩٢٠) قانون الترفيه الذي اقتضي إرغام أصحاب المصانع على إقامة مصحة كافية لعماله وحمامات في كل مصنع، وأصبحت ساعات العمل في سنة (١٩٣٧) تسع ساعات يوميا، وكذلك تم التطرق الى اقرار حق الاضراب للمطالبة بالحقوق، وكان للإضراب أثر في تشجيع العمال في بريطانيا على تنظيم نشاطهم بهدف توحيد أعمالهم لتحقيق مطالبهم،